العرب
الإثنين 2021/01/11
السنة 43 العدد 11937

تجار ليبيا يراهنون على سعر الصرف الجديد لإنعاش الأسواق

ازدادت التوقعات داخل الأوساط الاقتصادية والتجارية في ليبيا بأن ينعش سعر الصرف الجديد الأسواق حيث يعوّل التجار على أن تكون الخطوة مؤشرا على انتعاش أعمالهم مستقبلا بعد أن تضررت كثيرا في السنوات الماضية.

مصراتة (ليبيا) - أشاع سعر الصرف الموحد في ليبيا موجة من التفاؤل داخل الأوساط الاقتصادية حيث يعوّل التجار على ذلك إلى جانب الاستقرار الأمني لإنعاش الأسواق بعد أن شهدت كسادا بسبب الفجوة والانقسام بين البنكين المركزيين.

> توفير السيولة والعملة الصعبة رهين الالتزام بسعر الصرف الموحد والاستقرار الأمني

بعض أصحاب الأعمال في مصراتة بليبيا يقولون إنهم يتوقعون أن يدعم سعر الصرف الموحد الجديد الأسواق في أنحاء البلاد بعد سنوات من الانقسام بين طرفين متنافسين على جانبي الصراع.

كان مجلس إدارة البنك المركزي قد بدأ الأسبوع الماضي تطبيق سعر جديد يبلغ 4.48 دينار ليبي للدولار الأميركي بعد الاتفاق عليه في الشهر الماضي وذلك في أول اجتماع له بكامل هيئته منذ خمس سنوات بعد انقسام البلاد بين فصائل متحاربة في الغرب والشرق.

وفي إطار التغيير، علقت حكومة الوفاق الوطني المعترف بها دوليا رسوما فرضتها على معاملات النقد الأجنبي قبل عامين لتقترب بسعر الصرف الرسمي من سعر السوق السوداء.

ويقول تجار إن استقرار سعر الصرف، بغض النظر عن قيمته، هو المفتاح لسوق أفضل.

وقال الليبي إبراهيم الغرياني لرويترز من داخل أحد المصارف "استقرار اقتصاد البلاد يعتمد على الأمن بصفة عامة، لو يتم تنفيذ هذا القرار بصفة مضبوطة، سنتمكن من توفير العملة والسيولة في المصارف وسيتمكن المواطن فعلا من أخذ السيولة بأريحية ودون زحمة. ولكن هذا يعتمد على الاستقرار العام".

وأضاف "من المؤكد أن هنالك مشاكسات وحروبا، ولهذا يمكن أن ترجع الأمور إلى السابق بحيث تتقلص السيولة، ويعود النفط للإغلاق، وهكذا".

وقال أيمن مفتاح، وهو بائع في محل ملابس بمصراتة "سعر الصرف عندما يكون مستقرا يرتاح التاجر كثيرا، لكن عدم استقرار الوضع يسبب خسارة كبيرة، مثلا التجار عندما يشترون القطعة بسعر الدولار على 5 دنانير ويبيعونها ثم يقومون بشراء بضاعة مرة أخرى يجدون السعر بنحو ستة دنانير، وهنا يكون الفارق دينارا واحدا، فيتسبب ذلك في خسارة كبيرة للتاجر".

طفرة أسعار تقود تحولات سوق المواد الأولية الزراعية

صناعة الإيثانول تستهلك ثلث محصول الذرة وتزود وقود السيارات

يقود العام 2020 قطاع الزراعة إلى صحوة في سياق تزايد أهمية المواد الأولية، حيث دفع إلى ارتفاع أسعار البذور والحبوب في ظل استهلاك قطاع الطاقة وصناعة الإيثانول لثلث المحصول الأميركي الشمالي من الذرة لتتحول في ما بعد إلى وقود يزود السيارات والطائرات.

باريس - تشهد المواد الأولية الزراعية طفرة في أسعارها بعد ركود كبير، ما شجع المستثمرين وصناديق المال على الاستثمار في هذا القطاع. ويعزى هذا الارتفاع إلى عوامل كثيرة من بينها استهلاك صناعة الإيثانول لثلث إنتاج الذرة الأميركي الشمالي لاستخدامه كوقود للسيارات والطائرات.

وبعد سنوات من الركود، انطلقت سنة 2021 على ارتفاع كبير في أسعار الحبوب والبذور الزيتية من القمح والصويا والذرة، في مؤشر لـ"صحوة" على صعيد المواد الأولية الزراعية في الأسواق العالمية، بدفع من جائحة كوفيد – 19 والشهية الصينية والمخاوف المناخية.

وقال رئيس شركة "أغري تك ترايد" للمعلومات بشأن المواد الأولية الزراعية كلود جورجيليه إن "2020 كانت سنة ازدهار على صعيد أسعار المواد الأولية الزراعية التي عاد بعضها إلى مستويات غير مسبوقة منذ 2014 كما الحال مع الصويا".

وأضاف "هذه السنة تؤشر إلى الصحوة على صعيد المواد الأولية الزراعية".

وقد ازدادت أسعار هذه المواد الزراعية مجتمعة بنسبة تراوح بين 14 في المئة و19 في المئة في 2020، وفق دراسة حديثة أجرتها مؤسسة "يو. بي.أس" المالية توقعت فيها استمرار المنحى التصاعدي حتى النصف الثاني من 2021.

وقال ميشال بورتييه المدير العام لشركة "أغريتل" في حصيلتها لنهاية العام عبر مجلة "بلان شان" المتخصصة "يثير هذا الارتفاع في الأسعار اهتماما متجددا لدى المستثمرين والصناديق المالية وفي قطاع السلع الأساسية الزراعية بعد أربع أو خمس سنوات تدهورت فيها الأسعار، ويبعث ذلك الأمل في سنوات ازدهار أكبر".

وشكّلت الجائحة السبب الأول في الارتفاع الكبير في الأسعار إذ شجعت البلدان على تخزين المواد الغذائية الأساسية تفاديا لخطر انقطاع سلاسل التموين العالمية، ما أثار في المقابل تهديدات بحالات مجاعة.

وأوضح رئيس "أغري ترايد كونسلتينغ" بيار دوكلو أن "الصينيين صفّوا في السنتين الماضيتين عمليا 150 مليون طن من مخزونات الذرة لبيعها إلى مصنعي أغذية المواشي الصينية".

ميشال بورتييه

ارتفاع الأسعار يزيد اهتمام المستثمرين بقطاع السلع الزراعية

ونتيجة ذلك، ارتفع سعر الذرة في بورصة العقود الآجلة الصينية وهو يبلغ حاليا "ما يوازي 375 دولارا للطن"، وفق دوكلو، أي "20 إلى 30 دولارا" أكثر من أسعار الحبوب المستوردة، رغم نفقات النقل.

عامل آخر يدفع الأسعار إلى الارتفاع هي الضبابية المناخية، إذ إن التكهنات بجفاف في أميركا الجنوبية، حيث يؤدي تيار "لا نينيا" للهواء الساخن إلى انحباس التساقطات، قد قلص إنتاج الصويا في البرازيل والأرجنتين هذا العام، وفق جورجيليه.

وأضاف "قطاع الطاقة يساهم أيضا في ارتفاع الأسعار. إذ إن ثلث الحصاد الأميركي الشمالي من الذرة يُستخدم في صنع الإيثانول، وكذلك الأمر مع 70 في المئة من الحصاد الفرنسي لنبات السلجم.

غير أن الخبراء في القطاع يرون في ارتفاع الأسعار مجرد "إعادة تقدير" بعد حلقة تراجعية إجمالية استمرت سبع سنوات. وخلال أزمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة، وصل سعر القمح إلى عتبة 300 يورو للطن، وفق المحللين.

كما أن الصمود القوي لليورو في مقابل الدولار يكبح الارتفاع السريع لأسعار المواد الأولية الزراعية.

وفي مطلق الأحوال، لا يبدو الدفع المقدم من الطلب الصيني لأسعار الحبوب في طريقه إلى التراجع، وفق المحلل المالي داميان فيركامبر، رغم الازدياد المعلن في الإنتاج العالمي من 8 ملايين طن إلى 773 مليونا بفعل توسع المساحات المزروعة خصوصا في فرنسا.

وفي سياق آخر يواجه العالم تحديات عديدة ذات تأثير كبير من أبرزها تحدي الأمن المائي والغذائي. حيث من المتوقع أن يصل عدد سكان العالم بحلول العام 2050 إلى ما يقرب من 10 مليارات نسمة تبلغ نسبة القاطنين منهم في المناطق الحضرية حوالي 68 في المئة، الأمر الذي يدفع الحكومات حول العالم لبذل المزيد من الجهود لإيجاد طرق مبتكرة لتلبية الاحتياجات المائية والغذائية للسكان.

وباتت هذه التحديات أكثر تأثيرا في الآونة الأخيرة مع انتشار فايروس كورونا الذي أحدث اضطرابات تؤثر على قدرة المجتمعات العالمية على التصدي للتحديات الرئيسية.

ومما يبعث على الأمل، العمل المتواصل من المبتكرين والشركات الناشئة من مختلف أنحاء العالم على إيجاد حلول مبتكرة ومستدامة لهذه التحديات وغيرها من التحديات العالمية الأخرى.

ولا يزال انعدام الأمن الغذائي يتسبب في تدهور التربة، مما يجعل إمكانية الوصول إلى الأسمدة أحد أخطر التهديدات التي يواجهها الملايين من صغار المزارعين في شتى بقاع العالم. وحاليًا، ينفق هؤلاء المزارعون 30 مليار دولار سنويًا على الأسمدة غير الفعالة أو حتى الضارة.

وباتت هذه التحديات أكثر تأثيرا في الآونة الأخيرة مع انتشار فايروس كورونا الذي أحدث اضطرابات تؤثر على قدرة المجتمعات العالمية على التصدي للتحديات الرئيسية.

تحولات زراعية كبيرة

ضغوط كورونا تزيد الديون العالمية

لندن - أظهرت بيانات معهد التمويل الدولي، ارتفاع الديون العالمية بأكثر من 17 تريليون دولار خلال 2020، لتبلغ 275 تريليون دولار وسط ضغوط جائحة كورونا.

وأوضح المعهد في تقرير، الأحد، أن الارتفاع كان مدفوعا بالتراكم الحاد في الاقتراض الحكومي الذي رفع نسبة الدين الحكومي العالمي إلى الناتج المحلي الإجمالي، إلى 105 في المئة العام الماضي من 90 في المئة في 2019.

> 275 تريليون دولار قيمة ارتفاع الديون خلال 2020 مدفوعة بضغوط كورونا على الاقتصادات

وذكر التقرير أن الاقتصاد العالمي يدخل 2021 وسط الاختلالات المتزايدة، وبكمية قياسية من الديون التي ستؤثر على آفاق الانتعاش.

جاء الارتفاع المفاجئ في مستويات الديون العالمية، منذ ظهور الوباء، وأدت الاستجابات الصارمة والمتزامنة للسياسة المالية والنقدية إلى حدوث ضغوط مالية، والتي لعبت دورا كبيرا في إحياء الرغبة في الأصول ذات المخاطر.

وكشف التقرير أنه مع وصول جبل الديون ذات العائد السلبي إلى مستويات قياسية جديدة، تستمر الحكومات في الأسواق الناشئة في الاستفادة من البحث عن العائد. ورصد التقرير أن قيمة السندات ذات العائد السالب ارتفعت إلى مستوى قياسي جديد بلغ 18 تريليون دولار بنهاية العام الماضي، مقابل 11 تريليون دولار في 2019.

ومن المقرر أن تعتمد الأسواق الناشئة بشكل متزايد على الاقتراض بالدولار الأميركي، مع استمرار وفرة السيولة لدى البنوك المركزية العالمية.

وتوقع التقرير أن ضعف الدولار يمكن أن يشجع العديد من الأسواق الناشئة على اقتراض المزيد من العملات الأجنبية.

وفي الوقت الحاضر، فإن 10 في المئة من ديون الأسواق الناشئة مقوّمة بالدولار؛ وقد يكون الاستخدام الأكبر للتمويل الخارجي أمرا جذابا للعديد من الدول السيادية في الأسواق الناشئة.

وتوقع التقرير أن الاعتماد الأكبر على رأس المال الأجنبي، قد يجعل المقترضين في الأسواق الناشئة أكثر عرضة للتحولات المفاجئة في المخاطر العالمية في الوقت المناسب.

وأدت جائحة كورونا خلال 2020 إلى اضطرابات غير مسبوقة بكافة القطاعات الاقتصادية، مما دفع البنوك المركزية حول العالم لإقرار حزم تحفيزية ضخمة، كما خفضت أسعار الفائدة في محاولة لإنعاش الاقتصاد العالمي.

ومعهد التمويل الدولي، مؤسسة عالمية تضم أكثر من 470 مؤسسة مالية، وتتمثل مهمته في دعم الصناعة المالية والإدارة للمخاطر، ويضم في عضويته البنوك المركزية العالمية والبنوك الدولية الكبرى وشركات التأمين، وصناديق التقاعد، ومديري الأصول وصناديق الثروة السيادية.

نيو تطلق أول سيدان كهربائية مع بدء تسليم سيارات تسلا مصنعة بالصين

تشنغدو (الصين) - أطلقت شركة صناعة السيارات الكهربائية الصينية نيو أول نموذج سيارة سيدان لها، لتنافس شركات صناعة السيارات الفاخرة التي تعمل بالبنزين مثل بي.أم. دبليو وأودي، واضعة نصب أعينها الفوز بحصة أكبر في أضخم سوق للسيارات في العالم.

يتزامن إطلاق نيو السيارة أي.تي.7 خلال مناسبة بمدينة تشنغدو في غرب الصين مع بدء منافستها تسلا بيع سيارتها الرياضية متعددة الاستخدامات الفئة واي صينية الصنع في السوق الصينية نفسها.

وتهدف نيو للتوسع في طُرزها لجذب المزيد من العملاء. وتشكل كل من السيارات السيدان والرياضية متعددة الاستخدامات 46 في المئة من إجمالي المبيعات في سوق سيارات الركوب بالصين.

وقال الرئيس التنفيذي وليام لي إن تكنولوجيا البطاريات الجديدة لنيو تتيح للسيارة أي.تي.7 قطع مسافة تزيد على ألف كيلومتر بشحنة واحدة.

يبدأ سعر السيارة من 378 ألف يوان (حوالي 58.37 ألف دولار) دون مجموعة البطارية، وهي من أغلى مكونات السيارات، والتي يمكن استئجارها من الشركة. ويبدأ السعر بعد إضافة مجموعة البطارية من 448 ألف يوان.

وقال لي في مقابلة إن أي.تي.7 تستهدف منافسة سيارات الفئة الخامسة من بي.أم.دبليو والطراز أي.6 من أودي والفئة إي من مرسيدس بنز.

وأضاف أن "من المعقول" أن يضاهي حجم مبيعات نيو من سيارات أي.تي.7 مبيعات الفئة الخامسة من بي.أم.دبليو بالصين في المستقبل، لكنه لم يحدد إطارا زمنيا. ويبدأ سعر سيارة الفئة الخامسة من 426.9 يوان وتبيع بي.أم.دبليو أكثر من عشرة آلاف منها شهريا في الصين.

وأوضح لي أن السيارة أي.تي.7 سَتُزود بحساسات ليدار التي تساعد السيارة على استشعار محيطها، وتوجد عادة في السيارات ذاتية القيادة لمساعدة السائق، وهي التكنولوجيا التي سبق أن انتقدها إيلون ماسك رئيس تسلا الشهير بتصريحاته اللاذعة.

وشرعت تسلا للتو في بيع طرازها واي بسعر يبدأ من 339.9 ألف يوان وتستخدم تلك السيارة الكاميرات لمعاونة السائق. وتبيع الشركة بالفعل سيارتها السيدان من الفئة 3 المصنعة في شنغهاي.

وسلمت نيو 43.72 ألف سيارة العام الماضي، وتتجاوز القيمة السوقية للشركة 92 مليار دولار، متخطية مصنعين تقليديين مثل دايملر وجنرال موتورز. ويضخ المستثمرون المليارات من الدولارات في مشاريع تطوير السيارات الكهربائية.وقال لي عندما سئل عن القيمة السوقية المرتفعة للشركة إنها "ليست أمرا سيئا"، لكنه أضاف أن نيو مازالت شركة صغيرة نسبيا مقارنة مع منافسين ذوي باع مثل بي.أم.دبليو في ما يتعلق بحجم ا لمبيعات.

وليام لي

بطاريات نيو تتيح للسيارة قطع مسافة تزيد على ألف كيلومتر

وتبيع الشركة حاليا 3 طُرز رياضية متعددة الاستخدامات من إنتاج مصنعها بمدينة خفي في شرق الصين.

والخميس، أعلنت منافستها إكس بانغ خططا لطرح طراز سيدان جديد، إلى جانب سيارتين لها بالفعل، واحدة سيدان والثانية رياضية متعددة الاستخدامات.

وكانت نيو الصينية قد انفردت منذ عامين من خلال أيقونتها الكهربائية أي.أس 8 التي تنتمي إلى فئة الموديلات الرياضية متعددة الأغراض، بإمكانية تجهيزها ليس ببطارية يتم شحنها فحسب، بل يمكن استبدالها أيضا ببطاريات أخرى مشحونة من محطات التزود بالطاقة.